الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى أولى ماستر نقدي وبنكي

محاضرات مقياس التمويل الدولي

هيكل ميزان المدفوعات

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي، الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة)

وأيضا هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة بين بلد ما والبلدان الأخرى ومن ثمة فإن ميزان المدفوعات، يعكس وضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة الصعبة لبلد ما وجميع مدفوعاته من العملة الصعبة للخارج.

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات لبلد ما « على أنه الخلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة ».

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

تقوم الدول بتبادل عدد هائل من السلع والخدمات والأصول المالية، ويقوم الاقتصاديون بتجميع هذه المعاملات حسب نوعها، حيث أن كل مجموعة من هذه الفئات تشكل نوعا معينا من حسابات ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: ميزان الحساب الجاري (الميزان التجاري، ميزان الخدمات الاقتصادية)

يقيس الحساب الجاري صادرات وواردات السلع والخدمات والدخل عبر الحدود الوطنية للدولة وهو يشتمل أيضا على التحويلات أو الهبات المتبادلة بين الحكومة الوطنية ورعاياها والحكومات الأجنبية ومواطنيها. ويشمل هذا الميزان على الموازين الآتية:

1- الميزان التجارة المنظورة: ويشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرآي من السلطات الجمركية. وينجم عن هذا الميزان استلامات نقدية مقابل بيع السلع الوطنية في الأسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الأسواق والتي تدعى بالو ارادت المادية.

ويعد معظم الاقتصاديين أن فئة السلع هي أكثر فئات ميزان المدفوعات دقة في القياس، لأن الاتجار في السلع المنظورة (الملموسة) ينبغي أن يتم تسجيله لدى السلطات الجمركية.

2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): تقيس هذه الفئة الصادرات والواردات التجارية وغير التجارية التي لا يمكن رؤيتها من قبل الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك. ويتم قيد المدفوعات من الخارج لقاء بيع الخدمات والتي تدعى بالصادرات غير المنظورة ، كبنود دائنة في فئة الخدمات، مقابل المدفوعات التي تنفق لغرض شراء الخدمات والتي تدعى بالواردات غير المنظورة ، حيث يتم قيدها كبنود مدينة[3].

ويتضمن ميزان الخدمات كل من خدمات النقل، نفقات السفر، خدمات التأمين والمصارف، الدخل من الاستثمارات الأجنبية.

3- ميزان التحويلات من جانب واحد: يقوم هذا الميزان بتسجيل كافة التحويلات الدولية أو الهبات من جانب واحد فيما بين الأشخاص والحكومات، سواء أكانت مالية أو على شكل سلع و بضائع دون أن يترتب عليها مدفوعات مقابلة من قبل الطرف الآخر. لذلك نجد أن هذه الفئة تسجل القيود المعوضة للصادرات أو الواردات التي يكون عائدها هو الشعور الودي مع الآخرين. ويمكن تقسيم التحويلات من جانب واحد إلى:

أ- التحويلات الحكومية: وتشمل الهبات و التعويضات والمساعدات الفنية أو العينية المقدمة والمستلمة بين الحكومات كتعويضات الحروب التي تدفعها الدول المهزومة في العمليات العسكرية، والإعانات والهبات التي تقدمها الدول المتقدمة للبلدان الفقيرة والمساعدات التي قدمتها الدول العربية النفطية إلى شقيقاتها من الدول العربية المواجهة لإسرائيل.

ب- التحويلات الخاصة: وتشمل قيام الأفراد والشركات والهيئات الخاصة بتقديم الهبات والإعانات والتبرعات النقدية أو الحقيقية إلى أفراد وهيئات خاصة ولكن مقيمة في دول أخرى دون مقابل، مثل المساعدات التي تقدمها الجمعيات الدينية والخيرية كهيئة الصليب الأحمر، وكذلك قيام المهاجرين بتحويل جزء من دخولهم إلى ذويهم.

إن هذه الموازين الثلاثة تشكل ما يسمى بميزان الحساب الجاري الذي يعد من أكثر الموازين أهمية في ميزان المدفوعات الكلي، حيث يحتل هذا الميزان الثقل الرئيسي في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: ميزان حسابات رأس المال

يسجل حساب رأس المال المعاملات في الأصول المالية التي تعبر الحدود الوطنية فيما بين المقيمين وغير المقيمين من الأشخاص، وكذلك بين الحكومات الوطنية والحكومات الأجنبية، ومن ثّم فإن هذا الميزان يقيس تدفق رؤوس الأموال بين الدول بهدف الاستثمار لآجال قصيرة أو طويلة . وتتخذ هذه التحركات أو الأصول أشكالا مختلفة (أصولا عينية وأصولا غير عينية)، فقد يعمد المقيمون إلى إنشاء مشاريع صناعية وزراعية في الدول الأجنبية أو بيع وشراء الأوراق المالية من السندات والأسهم و الودائع المصرفية و العملات النقدية أو القيام بالإيداع في المصارف الأجنبية. وتصنف رؤوس الأموال المتدفقة إلى قسمين:

أ . حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والتي تهدف للاستثمار لآجال طويلة تزيد في العادة عن السنة الواحدة، وتتخذ هذه الاستثمارات شكل استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة.

ويسجل حساب رأس المال نوعين من تدفقات الأصول هما، تدفقات الاستثمار، والتغير في الأرصدة النقدية لدى المصارف (البنوك) والسماسرة الذي ينجم عن معاملات أجنبية. ولمزيد من الفهم للأثر المرتقب لتدفقات رأس المال إلى الداخل يفرق الاقتصاديون بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يشير الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى قيام الأشخاص والشركات بشراء الأسهم والسندات والودائع المصرفية الطويلة الأجل، وغير ذلك من الأصول المالية بينما يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شراء الأصول التي تعطي حق الرقابة المالية على أحد الكيانات الأجنبية.

والاستثمار الوطني في الخارج يمثل مدفوعات للأجانب يخلق حقا للمستثمرين المقيمين على الأجانب ولذلك تسجل في الجانب المدين على ميزان حساب رأس المال طويل الأجل وفي الجانب الدائن من ميزان النقد الأجنبي، لأن استثمار رؤوس الأموال في الخارج إنما يقتضي أداء مدفوعات إلى الأجانب تتمثل في شراء المقيمين بالدولة أسهم وسندات أجنبية، بمعنى استيراد أسهم وسندات وعلى ذلك تسجل هذه العملية في الجانب المدين من الميزان المذكور شأنها في ذلك شأن السلع المستوردة وعلى العكس من ذلك فإن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل يتمثل في شراء الأجانب المقيمين في الخارج لأسهم وسندات وطنية ؛أي تصدير أسهم وسندات، ولذلك تسجل تلك العملية في الجانب الدائن من ميزان حساب رأس المال طويل الأجل شأنها في ذلك شأن السلع المصدرة.

ب–حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتتضمن حركة رؤوس الأموال بين الدول والتي تهدف إلى الاستثمار لأجل قصير يقل عن السنة الواحدة وهناك عدة أشكال لهذا الاستثمار كالودائع قصيرة الأجل في المصارف الأجنبية والاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية قصيرة الأجل والائتمان الممنوح للمصدرين و المستوردين وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، وعندما يستثمر المقيمون أموالهم في الخارج على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فإن ذلك ينشأ عنه تدفق لرؤوس أموال وطنية قصيرة الأجل نحو الخارج تؤدي إلى زيادة حقوق المقيمين على الأجانب، وتسجل ذلك في الجانب المدين من هذا الميزان، أما في حالة قيام الأجانب باستثمارات مشابهة داخل الاقتصاد الوطني، فإن ذلك

ينشأ عنه تدفق لرؤوس أموال نحو الداخل تخلق حقا للأجانب على المقيمين ولذلك تسجل في الجانب الدائن من حساب رأس المال.

وتشير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى صافي الزيادة أو النقصان في مركز رأس المال قصير الأجل للبلد الناجم عن الفائض أو العجز في ميزان الحساب الجاري. ولهذا السبب توصف حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بأنها ليست حركة تلقائية، وإنما تنشأ لتسوية الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل .

ج- حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي (ميزان التسويات الرسمية): ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب و الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو بالنقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجهه من خلال السحب من الاحتياطيات الأجنبية والذهبية لدى البنك المركزي، وبصورة مشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته فإنه يلجأ إلى بناء احتياطيات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية .

وتعد الاحتياطيات الدولية كما أشرنا إليها سابقا من الذهب والنقد الأجنبي مهمة جدا في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد خلال (1944-1971) فالأقطار التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها تضطر للسحب من هذه الاحتياطيات للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة لها. أما في ظل أسعار الصرف المرنة فإن البلد يسمح بارتفاع وانخفاض القيمة الخارجية لعملته الوطنية وهكذا فإن التغيرات في حساب الاحتياطيات الدولية والحاجة إليها سيكون ضئيلا

والجدير بالذكر، أن حساب التسويات الرسمية يشتمل على الذهب النقدي والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة (وهي من أصول السيولة المالية التي يصدرها صندوق النقد الدولي).

د- فقرة السهو والخطأ: يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج؛ أي أن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين ولذلك فإن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن المعاملات التي تدخل في ميزان المدفوعات، فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقرة من ميزان المدفوعات من قبل أجهزة الجمارك ومراقبة التحويل الخارجي في البنك المركزي، وهكذا فإن حصول تباين بين الأرصدة الدائنة و المدينة سواء تعلق الأمر باختلاف التقدير أو حصول سهو في إدخال بعض الفقرات يستوجب إدخال بند يدعى "بالموازنة" أو فقرة السهو والخطأ.